

شبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاستشارات دون الإقليمية في الشرق الأوسط

الموافق: السادس والسابع من سبتمبر 2016 – عمان

(1) الأوضاع الراهنة: الشرق الأوسط ومجتمعها المدني

لم تحظ قضايا النزوح بتركيز اهتمام العالم أبداً مقارنةً باهتمامه هذه الأيام، وذلك من خلال الأحداث والمناقشات التي تُجرى على أعلى المستويات والمتعلقة بعمليات النزوح. وتُعد القمة العالمية للعمل الإنساني (إسطنبول 23-24 مايو)، والاجتماع رفيع المستوى حول تقاسم المسؤولية والمسارات القانونية (جنيف، 30 مارس)، واجتماع نيويورك رفيع المستوى لمعالجة حركات اللاجئين والمهاجرين الكبيرة (19 سبتمبر) أمثلةً عالمية متزايدة ذات صلة بالنزوح.

تُمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 38٪ من النزوح العالمي، وذلك بجانب معظم الدول في المنطقة التي تتأثر بذلك إما دول المنشأ أو دول الممر أو دول الوجهة النهائية. وبالنسبة للشرق الأوسط، أصبحت أزمة سوريا أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، كما تظل الغالبية العظمى للاجئين السوريين في المنطقة بواقع (4.8 مليون) وتستمر في الاستفادة من سخاء البلدان المجاورة المضيفة. ومع ذلك، وصلت البلدان المضيفة إلى نقطة تشبع، جعلت الخدمات العامة والبنية التحتية تحت ضغط هائل. كما أن الدعم المُقدم للبلدان والمجتمعات المضيفة يحتاج إلى الاعتراف العالمي وتنفيذ روح تقاسم المسؤولية الدولية.

لقد مرت ست سنوات على صراع سوريا في غياب أي آفاقٍ سلامٍ فورية وملموسة، بينما يستنفد اللاجئون السوريون في البلدان المضيفة مدخراتهم، ويقعون في دائرة الفقر المتزايد ويلجؤون بشكل متزايد إلى آليات سلبية لمواكبة أوضاعهم، وذلك حسبما ثبت من الاستطلاعات والتقييمات الأخيرة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبنك الدولي. كما تم تأسيس التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على نحو سليم وتوثيقها على مدار هذه السنوات، إلا أن دور الجهات المعنية المحلية والوطنية والإقليمية لم تستوعب ذلك الأمر.

وعلى ضوء هذه الخلفية، أصبح دور المجتمع المدني والتعاون معه في وضع حرج للغاية مقارنةً بأي وقت مضى، وهو ما أشار إليه ولوّح به قادة العالم باعتباره مجالاً يحتاج لمزيد من التعزيز والاستكشاف. ولقد اتضح تطور المجتمع المدني في المنطقة منذ بداية الأزمة السورية، حيث أصبح أكثر انخراطاً واستجابة وبنّاءً ومتطوراً في مناهجه ومساهماته وآثاره المجدية. كما تولى المجتمع المدني في المنطقة لعب دور قيادي في تأييد ومناصرة الأفراد المعنيين أو توفير الخدمات الأساسية لهم، ومع ذلك، ونظراً لحجم ومدى النزوح والاحتياجات المتزايدة على أرض الواقع، ونقص الموارد، تحتاج مشاركة جهات المجتمع المدني المعنية إلى مزيد من التعزيز والتعميق بهدف ضمان تحقيق آفاق محلية أبعد من ذلك واستجابات مستدامة وفعّالة وشاملة وعميقة أكثر من ذلك.

وتستطيع شبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن توفر منصةً للأطراف ذوي العلاقة في المجتمع المدني في المنطقة لتعزيز وتعظيم أصواتهم وأعمالهم الفردية لصالح حماية ومساعدة النازحين والمجتمعات المضيفة من خلال التواصل المتسق والتأييد المشترك والتدريب والتطوير والتنسيق الأقوى على أرض الواقع.

وقد قام المشاركون في المشاورات دون الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بإدراج تمثيل المجتمع المدني من مصر والأردن والعراق ولبنان بدايةً من الصحفيين والمنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات والجامعات والجمعيات الوطنية ومراكز الأبحاث وتمثيل القطاع الخاص (مُرفق قائمة المشاركين [الملحق 2]).

(2) عنصر الشمولية: توسيع المجتمع المدني

شهدت المنطقة صراعًا ممتدًا أدى بدوره إلى حركات نزوح واسعة النطاق على مَرِّ السنين، وأسفر عن نشوب أثر إنساني هائل. وعلى الرغم من حقيقة أن حجم النزوح الحالي تجاوز أي أحجام نزوح سابقة، إلا أنه يظل من الضروري الاستناد إلى التجارب السابقة والممارسات السليمة.

يعدُّ التعاون المُعزَّز مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من شروط التصدي للتحديات الحالية والتخطيط لمستقبل ما بعد الصراع وإعادة الإعمار. ونظرًا للحاجة إلى إحداث فهم أكثر شمولاً للتطورات على أرض الواقع، وإجراء تحليل أكثر تفصيلاً للأحداث والاتجاهات والفرص، تم تمديد النهج المعتمد وتوسيعه للمفهوم الحالي للمجتمع المدني، بحيث يتضمن -وذلك من بين أمور أخرى- القطاع الخاص، والمنظمات المهنية، والمنظمات الأهلية، والأكاديميين، والمؤسسات والمنظمات الدينية، والجهات التي لها مصلحة في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع فضلًا عن اللاجئين والنازحين بأنفسهم.

القطاع الخاص والمنظمات المهنية: تعتبر مشاركة القطاع الخاص أمرًا حاسمًا في تمويل التنمية من خلال الاستثمار في الاقتصاد وتوفير فرص المعيشة للنازحين والمجتمعات المضيفة وذلك للانتقال إلى ما بعد الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ومن خلال إحياء النشاط التجاري ومشاريع ريادة الأعمال توجد هناك قابلية استئناف الأنشطة الاقتصادية العادية مما يُلقي بأثره في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وعليه يؤدي إلى إحداث وتكوين ثروة، كما أن الاستثمار في الاقتصاد يمكنه أن يحقق درجة أعلى من الاستقرار.

وسائل الإعلام: ينبغي استغلال تأثير الصحفيين على المجتمع ككل، وذلك من خلال مشاركة وسائل الإعلام بنشاطٍ في تعزيز الترابط الاجتماعي وفك لغز عنصر "الخوف" المرتبط بالنزوح.

المشاركة الافتراضية: لقد أثَّرت وسائل الإعلام الاجتماعية ومنصات الإنترنت بشكل كبير في الطريقة التي يتفاعل بها المجتمع وينظم نفسه من خلالها. ومن الضروري إيجاد فهم أفضل للمجتمعات الافتراضية بغرض تعظيم أثر الجهود الحالية.

اللاجئون والنازحون: اللاجئون هم الأطراف ذوو العلاقة الرئيسيون في جميع المناقشات المتعلقة بالزوح، وبالتالي ينبغي أن يكونوا جزءًا أساسيًا من أي تدخلات.

الأكاديمية: يمكن للأكاديمية توليد فرص لتبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات والتأييد المشترك وسد فجوة البحوث وتطوير السياسات، مما يؤدي إلى نتائج أفضل قائمة على الأدلة في الاستجابات الإنسانية.

(3) العمل معًا: التحديات والفرص المشتركة

تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط تحديات وفرصًا مشتركة عند التعامل مع قضايا النزوح. وتهدف شبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إنجاز البناء اعتمادًا على تلك الفرص على كلا المستويين الإقليمي والقطني على حدٍ سواء.

التحديات المحددة:

- طبيعة الأزمة طويلة الأمد.
- الحواجز التي تحول دون تمكين اللاجئين اقتصاديًا وتوفير فرص معيشتهم.
- الافتقار إلى الأطر القانونية على المستويين الوطني والإقليمي.
- الوصول إلى الخدمات (التعليم والصحة... وما إلى ذلك)، والاندماج الاجتماعي.
- الوصول إلى التسجيل والتوثيق.
- التمييز العنصري ورهاب/كراهية الأجانب.
- انعدام فرص التعليم.
- إرهاب الجهات المانحة.
- العبء الواقع على المجتمعات المضيفة إلى جانب الظروف الراهنة والكائنة مسبقًا.
- تركيز الحكومة على المخاوف الأمنية وإدارة الحدود.
- عدم مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات.

الفرص المحددة:

- زيادة الاهتمام العالمي بشأن قضايا النازحين واللاجئين.
- زيادة فرص الشراكات الموسعة.
- آليات التنسيق القائمة على المستويين الوطني والإقليمي (في لبنان).
- الروابط الموسعة بين الأقاليم.
- تحسين جهود المناصرة على المستويين الوطني والإقليمي.

- صمود اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- بناء القدرات المعززة وتنويعها.

(4) تعميق المناهج الموضوعية: التطابق الموضوعي الإقليمي

تقوية وتعزيز التعليم والمعيشة: لا تزال الفجوات فيما يتعلق بتعليم جميع الأطفال السوريين مصدر قلق، كما أن هناك حاجة ذات صلة أمام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز الدفاع والتنسيق وينبغي تناول التعليم والتطرق إليه من خلال نهج شامل يؤدي إلى إيجاد فرص معيشة والاعتماد على النفس والترابط الاجتماعي.

بالنسبة للمعيشة، ثمة حاجة لتحولات السياسة المستمرة نحو الوصول العاجل للاجئين في سوق العمل بجانب زيادة مخططات تنقل العمالة. كما أن هناك حاجة أيضًا إلى التأييد والدفاع المستمر من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. إن تحقيق الفهم الأفضل لمتطلبات السوق الحالية في ظل إعداد اللاجئين السوريين لتحقيق أعلى مستوى من التوظيف يعمل على المساعدة في توسيع فرص كسب العيش. وينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز مهارات المرأة وفرص المعيشة بجانب توفير الفرص للشباب سواء الشباب اللاجئين أو شباب المجتمعات المضيفة.

بناء موقف عام إيجابي تجاه اللاجئين والمجتمع المستوعب للجميع: ينبغي تعزيز عملية الدعوة للترابط الاجتماعي على جميع المستويات بجانب إنشاء الروابط بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. كما ينبغي دعوة رجال الدين البارزين ووسائل الإعلام وشركات الأعمال الخاصة لمواصلة المشاركة في هذا الصدد. وتعد عملية دعم المجتمعات المضيفة القاعدة الأساس لضمان تقاسم المسؤوليات وتخفيف الجهد والعبء الحالي كما يمكن تعظيم ذلك من خلال التركيز على رسائل التواصل الإيجابية والاستفادة من الجوانب الثقافية والمساهمات المشتركة التي يمكنهم تقديمها.

تعزيز فرص التسجيل والتوثيق: يُمكن لعملية الوصول إلى التسجيل والتوثيق منع الإقصاء الاجتماعي وتعزيز فرص الحصول على الخدمات وسبل المعيشة والجنسية وبالتالي يجب تعزيز الدعوة تجاه توسيع التسجيل والتوثيق مع التركيز، ليس فقط على إصدار قوانين، ولكن أيضًا على الإطار التنظيمي، والذي بإمكانه توفير النتائج على نحو أسرع كما يجب أن تهدف الدعوة أيضًا إلى تسليط الضوء على الفوائد التي ستنتفع بها الحكومات من عملية التسجيل، ومنها المخاوف المتعلقة بالأمن القومي، والاستفادة من الممارسات السليمة، وتقليص الإقصاء الاجتماعي، ومنع حالات انعدام الجنسية "عدم الانتماء لدولة معينة".

(5) تقاسم المبادئ المشتركة: بناء الاستشارات دون الإقليمية لشمال إفريقيا

لقد صادق وأيد المشاركون في البداية رؤية شبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومهامها وقيمها المقترحة حسبما وضعتها خلال مشاورات شمال إفريقيا.

(6) التقدم إلى الأمام: المسارات الوطنية والإقليمية

على الصعيد القطري: سيتم تنظيم اجتماعات المتابعة للدول بحلول 25 أكتوبر، وذلك بهدف تعزيز الأفكار المبدئية حول خطة العمل الوطنية، وتحديد عنصر التركيز الموضوعي للتدخلات وتوسيع العضوية على المستوى الوطني كما ستدعم المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إجراء المزيد من المناقشات على المستوى الوطني بغرض تعزيز أو إنشاء آليات التنسيق الوطنية وتنفيذ خطة عمل وطنية. كما ستعمل أيضًا نقاط التواصل المحورية القطرية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنظم دورة تدريبية لأعضاء شبكة البلدان بشأن القضايا ذات الاهتمام.

على الصعيد الإقليمي: تم الاتفاق على التدخلات الإقليمية التالية:

- **أمانة السر الفنية:** من المقترح تعيين أمانة سرفنية جؤالة لبناء هيكل الشبكة ودعم العمليات الوطنية لفترة أولية مدتها ستة أشهر (من المقرر دراسة العملية من جانب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).
- **ميثاق الشبكة:** سيتم صياغة ميثاق للشبكة ومشاركته مع أعضاء الشبكة لإبداء تعليقاتهم بشأنه.
- **الرسائل الإخبارية ومنصات الإنترنت:** من المقترح إنشاء منصة على الإنترنت في الشهرين المقبلين، بحيث يتمكن الأعضاء فقط من الوصول إليها، وذلك بهدف تبادل الممارسات السليمة والبحوث ذات الصلة والمعلومات عن الأحداث القادمة. كما سيتم أيضًا إعداد النشرات الإخبارية ربع السنوية مصحوبةً بمعلومات عن تطورات البلاد والتطورات الإقليمية وغيرها من المعلومات ذات الصلة.
- **الندوات الإقليمية عبر الإنترنت:** سيتم تنظيم سلسلة من الندوات الإقليمية (تُقدّم باللغة العربية كلما أمكن ذلك) بهدف تعزيز المعارف والتجارب في عملية بناء الشبكة، بجانب القضايا الموضوعية المعيّنة. وسيتمثل موضوع أول ندوة إقليمية عبر الإنترنت في جمع التبرعات والمقرر تنظيمها بالتعاون مع برنامج الشراكة مع القطاع الخاص التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الملاحق:

- الملحق (1): ملخص بياني للمناقشات والشروع في التنفيذ
- الملحق (2): قائمة بالمشاركين

وحدة السياسة

مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سبتمبر 2015